**وإن كان للإسلاميين مشاكل مع اللائكيين، فعليهم التفريق بين
إيدولوجيا فرنسية اعتنقها جملة من المستعربين والديمقراطية
كقاعدة لعبة سياسية ليس لها مشكل مع أي دين طالما لم
يشكل غطاء للاستبداد.
بقلم د . منصف المرزوقي**

مواد ذات علاقة

[عن أي ديمقراطية تتحدثون -10- قيم التأسيس](#)

ثمة السؤال الملحّ دوماً حول قابلية النص للإعلان العالمي لحقوق الإنسان
للاندماج في المنظومة القيمية المتقدمة عليه لأننا لا نزرع في أرض بكر،
وإنما في أرض حرثها التاريخ على امتداد خمسة عشر قرناً وزرع فيها
الشوك والورود. لا بدّ أن يكون واضحاً بالنسبة لدينا أن النص ليس جزءاً من
الغزو الثقافي الذي نتعرّض له حسب منظري الاستبداد القومي أو الديني.
بالعكس هو غنيمة فزنا بها لما خرجنا للعالم الواسع نبحت فيه عمّا يمكن أن
يثرينا. يجب اعتباره بمثابة مياه نهر حولناها بقوة العزيمة لتصب في مجرى
نهرنا الذي نصبت منه المياه وأصبح عاجزاً عن سقي الصحاري التي صنعناها
بانفسنا. لكن هذه الفكرة ما زالت جدّ بعيدة عن الاستقرار بأمان في كلّ
العقول والقلوب.

سنة 1986، نشبت في تونس معركة شرسة حول تدبير ميثاق الرابطة
التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بين الديمقراطيين والإسلاميين، حيث
تبيّن وجود اختلاف جذري بين أربعة مواد من الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان والشريعة التي كان الإسلاميون يرفضون دخول الميثاق في أدنى
تناقض معها.

لقد تمحورت الاختلافات حول حق المعتقد (ومنه حق تغيير الديانة) وحرمة
الجسد (أي قضية الحدود) والمساواة التامة بين الرجل والمرأة (ومن بينها
حق المسلمة في أن تتزوج بغير المسلم والمساواة في الإرث) وأخيراً
المساواة بين الأطفال ولدوا من الزواج أو خارجه وحقهم في التبني.
ويومها قامت القيامة. فقد أصرّ جزء كبير من الديمقراطيين على ليّ ذراع
الإسلاميين وإجبارهم على الاعتراف ببنود تتنافى مع معتقداتهم وجعلوا -ولا
يزالون- من الأمر الشرط الضروري لقبولهم في نادي الحقوقيين والمؤلفة
قلوبهم ديمقراطياً. وفي الاتجاه المعاكس حاول الإسلاميون قدر جهدهم
إبطال تبني هذه البنود لكن عبثاً. وعلى مرّ الأسابيع تراشقت الأطراف
بالشتائم والانتهاكات دون أن تعي بمدى سخافة كل الصراع بالقياس
للمشاكل الحقيقية للنساء والرجال في تونس في تلك الفترة. فلم يكن
هناك من يتظاهر يومياً مطالباً بقطع الأيدي والرؤوس بعد صلاة الجمعة. أمّا
عدد التونسيات المقدمات على الزواج بغير المسلمين فكان ولا يزال لا يكاد
يذكر، ولم يكن هناك من يعارض التبني. وفي الواقع كان هدف المعركة
إظهار كل طرف لقوّته ولو على حساب تكوين جبهة متحدة ضدّ الانتهاكات

الخطيرة التي كان المجتمع يتعرض إليها في ظلّ نظام بصدد الانهيار وعشيّة وقوع البلاد في قبضة نظام بوليسي لم تعرف له تونس مثيلا من قبل. هكذا تطوّر الصراع الفكري السياسي من مقاومة الاستبداد إلى معركة ثانوية ومبذرة للطاقت بين أصوليتين، الأولى ترفض الدين باسم الديمقراطية والثانية ترفض الديمقراطية باسم الدين، كل هذا في خسارة تامة للديمقراطية وللتدين على حدّ السواء.

وقد استعمل الاستبداد بمهارة هذا الخلاف ليقنع جزءا مهمّا من التيار الحدائي المتمثّل في الطبقات الوسيطة خاصّة، أنّ الخطر الأصولي هو العدو والترتيب المنطقي هو أن تركز على العدو لا على الخصم. لذلك دخل بعض الديمقراطيين في حكومة الدكتاتور، معتبرين أن النظام حارس للحدائث ولو ببعض الغلظة والتجاوزات التي يمكن تطويرها بالصبر لنوع ما من الديمقراطية الممنوحة. رأينا هذا التوجّه أيضا في موقف "الديمقراطيين" الجزائريين سنة 1991. فباسم الدفاع عن الديمقراطية نظريّة، تمّ تأييد الانقلاب عليها والتنكّر لقوانينها... وكان خطيئة لأنّه ضرب مصداقية الديمقراطية في الصميم. وكانت النتيجة المعروفة لهذه السياسة العصماء تعمق الاستبداد وتفاقم الخطر الأصولي وضياع شرف هؤلاء الديمقراطيين وفقدان الديمقراطية جزءا من هبتها أمام الرأي العامّ. إن ما لم يفهموه أن موقفهم لم يكن مدفوعا بتشبعهم بالديمقراطية بقدر ما كان متشعبا بإيديولوجية أخرى هي اللائكية.

ثمة دوما خلط متواصل بين العلمانية واللائكية والإلحاد، لذلك لا بدّ من توضيح مصطلحات مستقلة

ليس بينها ترابط آلي. فالإلحاد موقف فلسفي ينفي وجود الله، واللائكية خاصية تاريخية ثقافية سياسية

فرنسية ترتكز على رفض أي دور سياسي للدين وتفصل العلاقة بين الكنائس والدولة أمّا العلمانية فموقف فكري لا علاقة له بالإلحاد أو اللائكية وإنما يؤمن بقدرة العقل على فهم ظواهر العالم وخيار سياسي يدعو إلى تمكين المجتمعات العربية المعاصرة من العيش تحت قوانين وضعية ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي وإن اختلفت عن القوانين التي سنّت في القرن الأول للهجرة تحت اسم الشريعة لتسيير شؤون مجتمعات زراعية وبدوية لا علاقة لها بمجتمعات هذا العصر. المهمّ أن من رموا أنفسهم في أحضان الدكتاتورية خلطوا بين الديمقراطية واللائكية بل جعلوا منهما جسما واحدا والحال أن هذه الأخيرة تجربة تاريخية ثقافية فرنسية محض وليست حتى غربية. هي نتاج ظروف محلية في فرنسا جعلت الزواج بينها وبين الديمقراطية شرعيا وحتى ناجحا لتضافر شروط ثلاثة يميّز بها تاريخ هذا البلد.

1- كان الدين ممثلا بالأساس في كنيسة كاثوليكية تحالفت على امتداد التاريخ مع الإقطاع والملكية، مما

جعل منها إلى عشية الثورة آخر الإقطاعيات التي لم يقع تصفيتا. كما كانت بتعصبها وحربها ضدّ

التنوير (كما ظهر ذلك في محاكم التفتيش و اضطهاد قاليبلي وجيوردانو برونو وغيرهم) ركيزة أساسية من ركائز الاستبداد.

2- كان القضاء على سلطانها المدخل الوحيد لتحقيق إحدى أهمّ قيم الثورة

الفرنسية وهي المساواة . فالسبيل الوحيد لتحقيقها في شعب تنتمي فيه الأغلبية للكاتوليكية والأقلية للبروتستنتية أو اليهودية (واليوم للإسلام)، يمرّ إجباريا بتحديد العنصر الديني وبناء المواطنة على قانون وضعي وتضمنه دولة منفصلة عن أيّ دين.

3- كانت الكنيسة الكاثوليكية جسما سهل التحديد بما هي هيكل فيه تنظيم وسلطة مركزية وأملاك. هذا الجسم الواضح المعالم والممثل لكل الكاثوليك ، هو الذي جعل ممكنا إبرام المعاهدات معه ومنها عقد الطلاق مع طرف محدّد المعالم واضح الحدود هو الآخر أي الدولة.

لكن هذه العوامل مفقودة تماما بل ومعكوسة في واقعنا . فالإسلام كان غطاء الاستبداد ولكّنه كان ولا يزال أيضا راية الثورة ضدّه . كما أنه لا يوجد في حضارتنا جسم واضح المعالم يشبه بالكنيسة الكاثوليكية يمكن الانفصال عنه. فالإسلام، وخاصة السنيّ، مثل ضباب الغابة عند طلوع الفجر. هو في كل مكان ولا من مركز له ، لذلك تستحيل عملية طلاق على الطريقة الفرنسية. وأخيرا وليس آخرا فإن الإسلام، وليس الدولة ، هو الذي كان ولا يزال، الضامن الكبير للمساواة بين الأشخاص والأعراق والجهات، حتى وإن كانت المساواة بين الجنسين دون المستوى المطلوب والضروري . أضف إلى هذا أنّه العنصر الأساسي في تكوين الهوية الوطنية .

ما الحكمة إذن في نقل تجارب ليست تجاربنا وفرضها علينا لإعادة نتاج مسخ مشوّه ليس من تاريخنا ؟

قد يحتجّ عليّ البعض بالقول أن المواطنة هي أيضا مثل اللائكية فكرة مستوردة من نفس التاريخ الفرنسي بل ومن أبعد منه. فلماذا نقبل هذه ونرفض تلك ؟ لا أسهل من دحض هذا الاعتراض فالمواطنة حجر الزاوية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو إعلان صاغته كل الخصوصيات الحضارية منها خصوصيتنا. أضف إلى هذا أنها ليست مثل اللائكية الفرنسية وسيلة لتحقيق أهداف نختلف عليها وإنما هدف لا اختلاف حوله لأنه مطمح البشر في كلّ زمان ومكان.

المهمّ أنّ الخلط بين واقعين متباينين ومحاولة فرض رؤية تاريخية على وضعية مختلفة وحتى متناقضة أدّى إلى ظهور هذا النمط الغريب من الديمقراطيين الذين يرقصون فرحا لإلغاء أول انتخابات نزيهة في تاريخ بلادهم أو يخدمون أنظمة الفساد والتعذيب.

لا بدّ أن نقول للأتكيين المتشدّدين، بعد الرثاء لعمق اغترابهم، أنه إذا كان لهم مشاكل مع الإسلاميين فليكن ذلك تحت راية تبتلهم في محراب اللائكية وليس باسم الديمقراطية كما يفعلون. وإن كان للإسلاميين مشاكل مع الأتكيين، فعليهم التفريق بين إيدولوجيا فرنسية اعتنقها جملة من المستغربين والديمقراطية كقاعدة لعبة سياسية ليس لها مشكل مع أي دين طالما لم يشكل غطاء للاستبداد.

لقائل أن يقول أن مثل هذا الكلام يلغي الصعوبة الأساسية وهي تنظيم العلاقة بين الديمقراطية بما هي منظومة فكرية وأخلاقية وليست فقط آليات سياسية، مع دين ليس مجرد طقوس وإنما منظومة فكرية أخلاقية تريد أن يكون لها آلياتها السياسية.

إننا ضحايا تمويه خبيث عندما نقبل بتسمية الأشياء كما تقدّم لنا وكأن الدين والديمقراطية كائنان موضوعيان لهما حدود واضحة وخصائص قارّة و

يتخاضمان مثل ديكان غيوران كلّ على فضائه. إنّ الإسلام هو المسلمون على مرّ العصور وعلى اختلاف مللهم ونحلهم والديمقراطية هي الديمقراطيون بمختلف مدارسهم. نفس الشيء عن الدولة. فلو حللنا من هذا المنظور ما هي الدولة لاكتشفنا أنها البيروقراطية المتشكّلة في تونس من 380 ألف موظف أعلاهم رتبة رئيس الدولة وأقلها عون البلدية المكلف بتنظيف الشوارع.

أيّ وجود للإسلام لو تبخّر المسلمون وما معنى مسيحية لا يعتنقها أحد؟ هؤلاء البشر لهم وضع ودور من منظور علم الاجتماع والتاريخ والفلسفة الخ، أمّا بالنسبة للسياسة فالمسلمون:

- تقليديون يقتصر الدين عندهم على الإيمان بجملة من المعتقدات، وممارسة جملة من الطقوس يحكمون على أي نظام بمدى احترامه لعقيدهم وتلبية مطالبهم الاجتماعية.

- متصوفون هاجروا من الدنيا ومشاكلها ولا علاقة لهم بالصراع السياسي بتاتا.

- مفكّرون وباحثون وأئمة مهمتهم المحافظة على الأسس ونقلها إلى الأجيال المتلاحقة.

- مسيّسون يريدون توظيف جهاز الدولة للتعامل مع مشاكل المجتمع وفق رؤية عقائدية.

من المحجف إذن الحديث عن إشكال بين الدين في المطلق والديمقراطية في المطلق. فالمشكل الوحيد القابل للدرس هو علاقة الديمقراطيين بالإسلاميين في زمان ما ومكان ما، وعلى وجه التحديد علاقة فصائل مختلفة من الديمقراطيين بفصائل مختلفة من الإسلاميين. إنّ الصراع الفعلي هو بين أشخاص وتيارات سياسية تتنازع على السلطة السياسية والمعنوية بالسعي للسيطرة على أهمّ جهازي داخل المجتمع لممارسة هاتين السلطتين أي جهاز الدولة وجهاز الدين. إنّ ادّعاء الأطراف المتنازعة تمثيل الدين أو الديمقراطية جزء من الحرب وليس جزءا من الحقيقة. لقد نسي مثلا الديمقراطيون والإسلاميون في خلافهم حول ميثاق الرابطة أن الخلاف النظري كان حول أربعة بنود من ثلاثين، بينما الاتفاق بين النظريتين حاصل في ستة وعشرين بندا، منها كلّ التي تتعلق باليات النظام الديمقراطي من حرية رأي واجتماع وتنظيم واستقلال القضاء وهي المطالب الحقيقية للمجتمع. هذا الاتفاق، ستة وعشرون مرّة، هو الذي يجب أن يغلب وليس الاختلاف أربع مرّات بخصوص مواضع كانت إمّا مجمّدة وإمّا ستسقط بمفعول الزمن أو ستجد لها حلاّ ما.

إن تغليب خيار النزاع حول أربعة بنود بدل الاتفاق حول ستة وعشرين أو العكس، موقف سياسي تتخذه أطراف متصارعة حسب موازين القوى ولا علاقة له بأمر صادر من الإسلام ككلّ أو الديمقراطية ككلّ.

لا بدّ أن يذكّرنا أحد هنا بالحجّة المألوفة أن الإسلام لا يفصل بين العبادة والسياسة (لنترجم أن الإسلاميين وحتى المسلمين لا يفصلون بين العبادة والسياسة). ومن منظور الديمقراطية فإنه لا أحد يطالبهم بعدم ممارسة السياسة أو ألا تكون مواقفهم السياسية متطابقة مع عقيدتهم. كلّ المطلوب منهم أن يكون نشاطهم السياسي باسم السياسة وليس باسم

دين يشاركهم فيه المتصوفون والتقليديون والمفكرون واللام بالون وأن يتم في الساحة التي توفر نفس الفرص للجميع، لا داخل الكتاتيب أو المدارس أو المساجد.

إن توظيف حزب ديني للمساجد كمنبر لمواقفه هو "مونوبول" غير شرعي لا يقل خطورة عن "المونوبول" الإعلامي التي تحاول الليبرالية المتوحشة فرضه عبر تملكها كبرى وسائل الاتصال. هو عنصر غش في لعبة لا تحتمل الغش.

الثابت أن الاستبداد يولد علاقة مرضية بين طرفين يسعى كل واحد للسيطرة على الآخر. هذه العلاقة هي التي تستطيع الديمقراطية حلها لا بإعلان طلاق غير مفهوم أو ممكن، وإنما بسن قواعد تعامل سليمة بين الأطراف السياسية ذات المرجعية الدينية وذات المرجعية العلمية قوامها الاستقلال وليس الاستغلال، التنافس الشريف وليس الصراع المدمر. وفي إطار العقد الديمقراطي، على الأطراف السياسية ذات المرجعية الإسلامية أن تقبل أن دور الدولة الديمقراطية هو حماية حق المعتقد لكل السكان، ليس فقط للمسلمين أو للإسلاميين، أنها الضامن لحقوقهم الثقافية والسياسية والمساواة التامة، أنه لا سبيل لقبول أي ممارسة تتخذ من الدين حجة للتعرض للحقوق والحريات الديمقراطية. إن مسؤولية النظام الديمقراطي تتمثل في ضمان الحريات للجميع دون وصاية أو إقصاء وحماية عقيدة الأغلبية، مثل كل العقائد من أي استنقاص وتخصيص نصيب من المال العام للمساجد دون توظيف الأئمة بالمعنى المادّي والسياسي. أن مثل هذا العقد ينهي الخلل الكبير الذي رعاه الاستبداد دوماً والذي يجعل من الدولة رهينة لطائفة والدين رهينة لطائفة أخرى، معيدا بهذا الدين والدولة أخيراً للجميع.

يجب أن ينطلق موقف الديمقراطيين من الإسلام من كون الديمقراطية لا تريد نفسها بديلاً لمعتقدات هذا أو ذاك ولا تتعارض مع مبادئ الدين وأهدافه. هي تبحث عن الصيغ التي تمكن كل المكونات المتباينة للمجتمع من العيش بسلام في ظل اختلاف باق إلى قيام الساعة.

ومن هذا المنظور لا أبعد عن الديمقراطية ومنطقها من موقف الاستئصالين أو أصحاب الدعوة إلى "إبارتايد" سياسي يتم بموجبه قبول حق الإسلاميين في الوجود (خاصة وقد فرضوه) لكن بعزلهم وعدم التعامل معهم وكأنهم مصابون بالجذام السياسي. فأي ديمقراطية هذه التي يريدون والحال أن مبدأها الأساسي هو أن يكون الصراع الحضاري بين أعداء حقيقيين وإلا هرب الطرف الذي نريد جرّه للحرب السلمية إلى السلاح. إنها الديمقراطية المزيّفة التي يريد الاستبداد تسويقها بعد أن استعصى عليه الوقوف في وجه المدّ الجارف لكنها شبيهة بمباراة كرة قدم، تقع لا بين فريقين متنازعين على الكأس، وإنما بين نفس الفريق (بعد الاتفاق المسبق على اقتسام ثمن الكأس واستبعاد فريق أجنبي من اللعب).

يدّعي غلاة اللائكية عن جهل أو سوء نية أن الإسلاميين كتلة واحدة لا تشق وليس فيها تيارات أو تناقضات. بل ثمة من يؤمن داخل التيار (والكثير منهم لهم ماضٍ ثقيل في معاداة الديمقراطية) بأن كل مسلم متدين إسلامي وكل إسلامي إرهابي. وهذا كلام له من الوجهة ما لقول أحدهم في الستينات من القرن الماضي أن كل روسي شيوعي وكل شيوعي من الخمير الحمر.

على العكس من هذا، تبرز القراءة السياسية للظاهرة أن الإسلام السياسي طيف بالغ التعقيد يمتدّ حسب المجتمعات والظروف التاريخية من أقصى التشدد والتخلف إلى أقصى المرونة والتفتح مروراً بالكثير من الحالات الوسطية المتداخلة. هذا ما يسمح بـ"تسويق" الديمقراطية إلى وسط الطيف الإسلامي الذي لا يرفضها مبدئياً. وفي هذا الوسط يمكن أن يقع التلاقي بين الديمقراطية والإسلام لتشكيل الحل الوحيد أمام تواصل أو تجدد أفة الاستبداد. لكن الخوف من وصول الإسلاميين غير الديمقراطيين للحكم وإلغاء الآليات التي أوصلتهم للسلطة كما فعل هتلر خطر حقيقي. لكن التعامل معه لا يكون بالأسلوب الجزائري. إن سبب انتصار جبهة الإنقاذ كان نتيجة شعار "أي شيء ولا النظام الحالي"، وليس عمق تشيع الشعب الجزائري بالأطروحات الإسلامية. وثمة شك كبير في انتصار الإسلاميين السودانيين اليوم في انتخابات حرة وقد أصبحوا هم حملة مشعل الاستبداد. لتتصور أنه سمح للإسلاميين بالحكم بعد انتخابات 1991 وانتصارهم فيها. ما من شك أنه كانت ستوجد قوى مجتمعية هائلة، ومنها الجيش، لمنع أي انزلاق يقود إلى إلغاء الحريات التي أوصلت الإسلاميين للحكم. وحتى ولو حصل هذا، فإن الجزائر كانت ستجرب مثل السودان اليوم، فترة من الاستبداد الإسلامي تنهي إلى الأبد فكرة "الإسلام السياسي هو الحل" وتنضج التجربة الديمقراطية، بينما دفعت البلاد مائتي ألف قتيل للمراوحة في نفس المكان وحتى للغرق في مستنقع لا نعرف إلى اليوم عمقه وحدوده. وأمام خيارات صعبة يجب أن تبقى المبادئ هي التي ترسم الطريق أياً كانت الظروف. فإن لم يكن الديمقراطيون هم حراس قواعد اللعبة فمن يكون الحراس؟ إن ترك قواعد الديمقراطية تقوم بدهرها في كل الظروف هو الرهان الرابع الوحيد أخلاقياً وسياسياً بالنسبة للديمقراطيين. فإن فشل الإسلاميون في إدارة شؤون الحكم، تبين لهم وللجميع أن الإصلاح ليس بالبساطة التي تصورها، أنه أعقد من تطبيق وصفات جاهزة طبقت كم مرة فلم تزد طين التخلّف إلا بلة. وإن نجحوا وانخرطوا في آليات اللعبة الديمقراطية، فهذا نصر يحسب بالأساس للديمقراطية التي تكون قد وسّعت بهذا قاعدتها وأدمجت شرائح جديدة، لأنه بقدر ما تتوسّع دائرتها بقدر ما تقوى وتتجدّر.

خارج هذا العقد، فواجب الديمقراطية أن تدافع عن نفسها. هي ليست نعمة تسلم عنقها لمن يريد أن يذبحها لكن لا يجب أن تكون الذئب الذي يحارب الذئاب بأساليب الذئاب. إن معالجة كل تهديد يأتي من جماعات عنيفة لا يجب أن يخرج عن قيم الديمقراطية وقواعدها أياً كانت خطورة التهديد والضربات الموجعة التي يمكن أن تتلقاها الديمقراطية. فهذا الموقف الأخلاقي هو في آخر المطاف الموقف السياسي الأسلم وعلى الديمقراطية أن تبقى دوماً ذلك الفيل النباتي المسالم الذي له من القوة ما يكفي لفرض سيطرته على الكواسر. معنى هذا أن على الديمقراطية أن تتصدى لكل تيار أصولي معادي وعنيف لا بصفته تياراً دينياً وإنما بصفته تياراً استبدادياً. إنه من الضروري جداً أن يتموقع العامل الديمقراطي، الذي نحاول زرعه في محرّك متعدّد الأبعاد، نأمل أن يدفع الأمة إلى الأمام، بحيث لا يكون في صراع مع العروبة والإسلام، وإلا فإن الديمقراطية ستكون جزءاً من مشكل جديد لا جزءاً من حلّ المشكل القديم.

الحلقة المقبلة: أهداف التأسيس.

www.moncefmarzouki.net

ملاحظة العصر: تنفرد العصر بنشر هذه السلسلة من كتاب المناضل والحقوقي التونسي د. منصف المرزوقي "عن أي ديمقراطية تتحدثون" بدون تعديل ولا تصرف، **عن أي ديمقراطية تتحدثون -10- قيم التأسيس**

29-10-2004

إن التفريق بين الحق والواجب هو إحدى حيل الاستبداد، يستعملها ليفرض عليك دوما مقايضة تجعل حقوقه أكبر من واجباته وواجباتك لا تحصى ولا تعد بالمقارنة مع حقوقك. وفي آخر المطاف فإن التفريق ليس سوى الدخان اللفظي الذي يخفي شكلا أو آخر من الظلم. على العكس من هذا فإن المطابقة بينهما لا تترك للاستبداد منفذا بما أن عدد الواجبات يساوي عدد الحقوق سواء كنت

بقلم د . منصف المرزوقي

لو فكرنا في صعوبات الأنظمة الاجتماعية في التشكل على غرار الأنظمة الطبيعية، لاكتشفنا أن المانع دوما خلل ما في عمل القيم. فلو كانت كل القيم المطلوبة موجودة وفي أنصع وأقوى مظاهرها، لوجد التناسق والتناغم والاندماج التام بين المكونات وهي، كما رددنا، خصائص الأنظمة الطبيعية. ولو تأملنا في هذه الأخيرة لقلنا أن فعاليتها ناجمة عن سيادة "القيم" والتناسق بينها، حيث تظهر الخلايا مثلا القدر الأقصى من الانضباط والأثرة والتفاني، لا تطلب شكرا أو جزاء بل ولا تتوانى عن التضحية بحياتها إن طلب منها ذلك في خدمة مصلحة الجسم. ولحظة تفقد بعض الخلايا "أخلاقيها العامّة" لصالح "قيمها" الخاصة مثل الأنانية، والبحث عن الخلود، يظهر السرطان أو أي مرض آخر. إن هذا ما يحدث دوما في أنظمتنا الاجتماعية حيث تفقد تناسقها وفعاليتها لخلل ما في مستوى القيم التي تحرّك أطراف النظام السياسي.

لكن ما المقصود بالضبط بالقيم؟

لنتفق على تعريف بسيط قائلين إنها الحالات المثالية التي تتخذها مواقفنا وتصرفاتنا في تعاملنا مع أنفسنا

ومع الآخرين والعالم حتى يتمّ القدر الأقصى من الانسجام والتناسق بين كلّ الأطراف. فالحبّ مثلا أروع حالة يمكن أن تربط الإنسان بالآخر والإيمان أصفى حالة لعلاقة العبد برّبّه، والتعاقد أحسن علاقة تربط أفراد عائلة أو مهنة أو مجتمع، والأعنف العلاقة المثالية بين الإنسان والطبيعة الخ ... تخلق كلّ هذه القيم، إذا وجدت وعلى أوسع نطاق، مجتمعا يقترب من عمل الأنظمة الطبيعية من حيث الفعالية وقلة تكلفة تسييره.

لننتبه لأهم ظاهرة في القيم يتناساها الناس وهم يتعاملون معها تارة كقواعد جوفاء يجب استعمالها عندما تقتضي ذلك المصلحة وتركها عندما تتناقض معها، وتارة أخرى كأوامر ونواهي يجب تطبيقها ببعض التعسف على الذات لأنها ثقيلة عليها. تحضرني هنا مقولة سمعتها من امرأة تشتكي: كل ما أحب في هذه الحياة لا قانوني أو لا أخلاقي أو يزيد في الوزن.

إن الصدق مثلا قيمة نطبقها بعقلية الشخص الذي يقوم ببطولة ينتظر منها الثناء والشكر ، أو بعقلية الساخر الذي يستبله من يطبقها باحثا عن الكذب الذي يتسّر عليه وعن الخديعة التي يخفيها.

لكن الصدق الذي تحثُّ عليه مقولات وأمثلة لا تحصى، هو أولا وقبل كل شيء خلاصة تجربة طويلة للجماعات والأفراد في الكذب والخداع، انتهت كلها إلى نفس النتيجة أن "حبل الكذب قصير"، وأنه كما يقول المثل العامي "إذا كان الكذب ينجّي فالصدق أنجى وأنجى". هذا ما يؤكد أن القيم هي في الواقع عصارة تجربة الشعوب والأشخاص بخصوص المواقف والتصرفات التي تعود بالخير على الأفراد والمجموعات. يعني هذا أيضا أن من يتعاملون مع الأخلاق بازدراء كمن يتعاملون بتهوّر مع قوانين السير ونصائح الصحة العامة. ما أغرب أن يرفض المرء استعمال مخزون قرون من التجربة ليعيد الأخطاء الباهظة الثمن التي كانت وراء سنّ قواعد لا هدف لها غير الأداء الأفضل للأشخاص والجماعات.

السؤال إذن لماذا يصرّ البشر علي تجاهل أو التطبيق المتأفف لتعليمات هي في آخر المطاف الأداء الأصحّ والأنجع في مصلحتهم كأفراد وكخلايا تنظيم اجتماعي؟

لننتقل من الفكرة الأساسية التي تعرضنا لها في تحليل الأرضية البيولوجية للاستبداد أي ازدواجية شيم النفوس. هذا ما يفسّر أنّ فضاء القيم الذي يبنيه الإنسان، محكوم دوما بالشّدّ والجذب بين "طبيعته" أو قل "إستراتيجيته" لصراع الوجود.

إن ما نسميه القيم هي تعليمات الجزء المتحصّر من طبيعتنا تواجهها "قيم" الجزء الغريزي من هذه الطبيعة. فهذه الأخيرة تسرّ بكل وضوح في الأذن اليسرى عكس ما تسرّ به الطبيعة المتحصّرة في الأذن اليمنى. هي تأمر: اقتل، اسرق، اكذب، ناور، اخدع، إنها أصلح تقنيات البقاء والتواصل وأخذ نصيبنا من الدنيا. تواجه القيم الغريزية التي تشكل فضاء الأخلاق في النظام الاستبدادي مشكلة أزلية: ارتطامها بالقيم الحضارية التي تدّعي هي الأخرى أنها التعليمات الأكثر فعالية في الحفاظ على الجنس البشري و تحقيق مصالح المجتمعات والأفراد. معنى هذا أن قيمنا الحضارية التي نريد أن نبنى عليها نظامنا السياسي المثالي لن تتحرّك أبدا في فضاء بكر وإثما بالضرورة في إطار صراع مع القيم الغريزية لا تنصر هنا إلا وتوعدتها الأحداث ولا تنهزم هناك إلا لجولة انتصار جديدة.

تدفعنا نظرة كهذه إلى الوعي بأن دور قيم نظامنا المنشود هو مواجهة القيم الغريزية و التعامل معها بحكمة وذكاء واحتوائها وشلها أطول وقت... خاصة الوعي بأن هناك ظروف موضوعية -كتلك التي تبرز عند ظهور كبرى الكوارث التي تعرّض البقاء لخطر داهم - ستلهب جذوة نارها ولا بدّ من منع ظهورها بكل الوسائل.... الأخلاقية الممكنة.

لنتصوّر أننا نستطيع اختيار القيم التي سنبنى عليها نظامنا السياسي بنفس الكيفية التي نذهب بها إلى السوق لشراء ما نحتاجه من الأغذية اللذيذة النافعة.

لنتذكّر هنا أنّ بني آدم لا يختارون القيم اعتباطيا وإنما من منطلق البحث عن الأصلاح والأنفع. هكذا يتجمّع المسحوقون حول العدل لأنّه مطلبهم الأساسي. لكن جهابذة مفكري 'الحرياتية' اختاروا الحرّية كأسمى القيم

لأنها أحسن غطاء لمصالح طبقة اجتماعية من التجار والمقاولين والمستكشفين والمتمردين على سيادة نبالة الرداء والسيوف في أوروبا القرن الثامن والتاسع عشر. ثمة قاعدة عامّة في تشكّل فضاء الأخلاق وهي أنه لا أخطر على المجتمع من سيادة قيمة مطلقة حتى ولو كانت العدالة أو الحرّية مثلما لا أخطر على الجسم من العودة يوميا من السوق بنفس البطاطا لا نأكل سواها طوال الحياة.

إن من يحبّون بكلّ قواهم أوطانهم ولا شيء آخر، هم أخطر الناس على بقيّة الأوطان والطوائف والعقائد وحتى على من يدعون الموت في حبه، لأن وطنيتهم المفرطة قادتهم وقادت ضحاياهم وأحيانا شعبهم نفسه إلى الهلاك. لقد علمنا التاريخ أنّه لا ألين على المجتمعات من "الأطهار" مثل روبسبيار وبول بوت والمستعدّين دوما للتضحية بالثلثين الفاسدين لإنقاذ الثلث الصالح. فهؤلاء القادة الأكثر تطرفا في البحث عن العدل والسلام والمساواة كلفوا شعوبهم فاتورات رهيبه من الدم والدموع لجهلهم بأن الثلث الصالح الذي يريدون إنقاذه موبوء بالشرّ هو الآخر، وأن الثلثين "الفاسدين" أقلّ فسادا منهم بتطرّفهم الأخلاقي المرضي.

ولو كان لنا ميزان أو مقياس من 100 "وحدة أخلاقية" نزن به أو نقيس الفضائل، لاتضح أن نجاعة القيم في تأدية وظيفتها ترتفع تدريجيا من صفر إلى درجة 80 مثلا. يكفي أن يتجاوز المقياس هذا الرقم بـ 00010 لكي تنقلب فجأة الشجاعة تهوّرا والصراحة قلة أدب والكرم تذييرا الخ .

لنتصوّر الآن أن حبّ الوطنيين لأوطانهم كان جزءا من منظومة فيها حبّ الإنسانية وحبّ الإنسان وحبّ الطبيعة وحبّ الحيوان.

لو وجد هذا، لكانت حرونا أقلّ عددا وأقلّ وحشية على فرض إمكانية قيامها أصلا. إن فضاء القيم عند الليبرالي مثل غاية لا يوجد فيها إلا صنف واحد من الأشجار وهذه بيئة سريعة العطب، خلافا لفضاء فيه التنوع والتكامل بين أصناف مختلفة كما يعلم المختصّون في زراعة الغابات. قد يعترض علينا البعض بأن الحرية ليست القيمة الوحيدة في الليبرالية وإنما هي أعلى درجات ما يسمّى سلم القيم. هذا السلم هو الذي يجب أن ترفضه المبدئية الديمقراطية لأنّ التجربة تثبت أن وجود قيمة يتيمة على رأس السلم، يهّمش بقية القيم إن لم يبلغها تماما من الفعل الاجتماعي.

معنى هذا أن خلق التوازن في فضاء القيم، كما هو الحال في فضاء الطبيعة، لا يكون إلا بتجاوز أكبر عدد ممكن من القيم تقوى ببعضها البعض وتتعدّل ببعضها البعض وتكتسب من التناسق بينها أداء أرفع في القيام بوظيفتها، كل واحدة على حدة وبشكل جماعي. إن ما يجب أن يهيكل النظام السياسي المنشود ليس سلما، وإنما قلادة تلعب فيها كلّ قيمة دور الجوهرة الثمينة، إن غابت واحدة تركت ثغرة قبيحة قبيح الثغرة التي تركها لطمه على صفّ أسنان ناصعة البياض. فالمنظومة المتكاملة من القيم هي وحدها الكفيلة بخلق مجتمع متوازن لا يكرّر موبقات تاريخية كانت أهمّ أسبابها تأليه الحرية أو العدالة أو الوطنية على حساب كل ما عداها.

من أين لنا مثل هذه القلادة الثمينة؟

*

لنتصوّر بعضا من خصائصها، لا يهمنا في هذا الموضوع من الحديث أن نغالي في الطلب والتمني وتاركين إلى وقت لاحق إشكالية التطبيق وحظوظ

نجاحه. وحيث أن القيم كما قلنا عصارة تجربة حياتية فلنكن قيمنا خلاصة تجربة الإنسانية جمعاء وليس تجربة شعب أو شخص. لا بد أن تحتوي القلادة على القيم الحضارية الكبرى مثل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة وأن لا تتناسى ولو قيمة واحدة ضرورية لبلورة إنسانيتنا. لنمعن في الشطط مطالبين مثلا أن تأخذ القلادة شكل نصّ مؤسس: - يخرج بالقيم من المفهوم التقليدي للأخلاق كجهد خاص يتحمّل عباه وينوء بثقله الشخص، لتصبح علاقة سياسية تنظم حياة المجتمع. - يسرّ قيما لا نسعى لزرعها بالوعد أو الوعيد. فلا أضرب بالقيم من أسلوب التلقين والتهديد الذي يتعامل منذ بداية الحضارة مع الأدميين وكأنهم أطفال لا يتحركون إلا تحت ضغط شكل أو آخر من الخوف أو الطمع. نحن نريد من قيمنا أن تتوجّه إلى آدميين راشدين وأسوياء ومسئولين، لأنّ إنسان هذا العصر غير الإنسان البدائي الذي لا زال الاستبداد يتعامل معه بمنطق الترغيب والترهيب.

ها قد اكتملت أهمّ المواصفات التي نريدها لفضاء القيم الحامل لمؤسسات الديمقراطية وسياستها. ولأننا في عالم القاعدة فيه انتفاء الخوارق والمعجزات، فلن نستغرب وجود النصّ، خاصة وأنه كان موجودا قبل افتعالنا البحث عنه. إنه ما يسمّى "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". أقول ما يسمى لا استنقاصا أو استهزاء، وإنما لأنني سأقترح على القارئ الكريم قراءة مغايرة له قد تضطرنا إلى مراجعة الكثير من الأفكار المسبقة و البديهيات حوله ومن بينها العنوان.

*

لنذكر أنّ النصّ يبدأ بديباجة تقول "إنّ الجمعية العمومية تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتّى يسعى كلّ فرد وهئية في المجتمع (واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم) إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها". الإشكالية الأولى التي يجب أن ندقق فيها قبل تفحص النصّ هو لمن يتوجّه النداء الذي يفتح قائمة حقوق ليست سوى قيم صيغت في قالب قانوني. ولقائل أن يقول أن الأمر واضح حيث تتوجه الجمعية العمومية للأمم المتحدة - بما هي المشرّع العالمي- إلى كل البشرية عبر توجيهها إلى "كافة الشعوب والأمم والأفراد". إن الإشكالية المزعجة في هذا التعميم، أنّك إذا توجّهت باللوم والتقريع، أو بالثناء والشكر لجمهور غفير، فإنك تتوجّه للجميع نظريا وفي الواقع لا تتوجّه لأحد. لذلك لن يثير كلامك سوى لامبالاة مؤدّبة. لكن خصّص شكرك لفريق وثنائك لشخص أو سمي بواضح العبارة من تدين من الجماعات أو من الأشخاص، وستواجه بردود فعل تثبت أنه كان لكلامك وقع لتعرّف متلقي على رسالة قدرها حقّ قدرها.

ثمة شبه قانون أنه إذا كثر اللغط في بلد أو زمن عن حقوق الإنسان، فاعلم أنها في حالة يرثى لها. فلو كانت محترمة لما احتاج أحد لتدبيرها والدعوة إليها. إن حقوق الإنسان لم توجد إلا كردّ فعل على انتهاكاتهما. معنى هذا أن العملية المركزية في وجود حقوق الإنسان هي الانتهاك وليس التمتع الذي

يبقى حالة مثالية ما زالت بعيدة المنال على الأقل في ما يخص أغلبية البشرية.

إن وجود الانتهاك يفترض على الأقل وجود إنسان ينتهك حقوق الإنسان وإنسان تنتهك الحقوق من طرف إنسان آخر. ومن هذا المنظور يمكن القول أن النص يتوجّه إلى الإنسان المنتهكة حقوقه ليعلن تعاطفه معه والإقرار له بجملة الحقوق التي سحبت منه وتشريع نضاله من أجلها. هو يتوجّه ثانياً إلى الإنسان الذي ينتهك هذه الحقوق ليذكره بعلوية قيم الحضارة على قيم الغريزة التي تبناها منها إياه إلى انتهاء سيطرة شريعة الغاب التي ما زالت تصرفاته مطبوعة بها. لكنه يتوجّه أيضاً إلى طرف ثالث سمّاه الضمير البشري ويفترض أن يتبلور عبر مؤسسات المجتمع المتحضّر، مطالباً إياه بالعمل على ردّ هذه الحقوق إذا سحبت والدفاع عنها إذا هُدّت وتطویرها إذا تحققت. إن الحدّ الفاصل بين الظالم والمظلوم لا يميّز بين جنس معيّن من البشر، هم دوما الضحايا، وجنس آخر، هم دوما الجلادون. فالكل يعرف أنه يميّر داخل كلّ واحد منّا، مما يجعلنا جلادو بعضنا البعض وضحايا بعضنا البعض، دون أن ننسى أننا في كثير من الحالات جلادو أنفسنا وضحايا أنفسنا. هذا ما يحيلنا لفهم مختلف لمصطلح الحقّ.

لنأخذ على سبيل المثال المادة التاسعة عشر من الإعلان والتي تقول: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأخبار وتلقيها وأدائها بآية وسيلة كانت دون تقيّد بالحدود الجغرافية".

لنستبدل المصطلح الفصفاض "لكل شخص" بتعريف المتكلم بحيث تكون صياغة المقطع الأول للجملة كالآتي: لي أنا فلان ابن فلان... الحق في حرية الرأي والتعبير الخ ..

السؤال: من المقصود بهذه الجملة؟ لمن أتوجّه بهذا التأكيد... بهذا التذكير؟ لا يمكنني بطبيعة الحال أن أخاطب إلا من يستطيع التعرض لحقي في حرية الرأي أو من يستطيع إعانتني بأي صفة كانت على التمتع بهذا الحقّ. بدهة المانع والمأنح هو دوما شخص قد يكون أنت المنتمي إلى هذه السلطة المستبدة أو ذلك التيّار العقائدي المنافس. لا غرابة في هذا لأنّ الحق ليس مفهوماً طوباوياً معلقاً في فضاء الرموز وإنما حاجة أساسية للإنسان لا يليها ولا يتعرّض لها إلا الآخر. هذا ما يجبر القانون على التدخل لفرض ما لم تقبله الإرادة الحرّة. من يستطيع التعرض لحقك أنت في حرية الرأي... أنا بالطبع أو من هم على شاكلي الحزبية أو العقائدية بقوة الحكم. حتى نتمتع أنا وأنت بحق الرأي لا مخرج لنا سوى أن أعترف (بما يترتب على ذلك من مواقف وتصرفات) بحقك في حرية الرأي (أي بحقك في مخالفتي ونقدي) على أن تقرّ لي بنفس الحقّ.

بعبارة أخرى، إنّ واجبي ضمان حقك في حرية الرأي، مثلما يشمل واجبي ضمان حقّي في حرية الرأي. توضح هذه القراءة البسيطة التي لم تتجنّب على النصّ في شيء، أن كلّ حقّ واجب شخص أو مؤسسة ما وكل واجب حقّ شخص أو مؤسسة ما، والتفريق بين الحق والواجب ناجم إما عن جهل وإما عن سوء نية وغالبا عن اجتماعهما. يعني هذا أن الإعلان العالمي هو إعلان حقوق الإنسان المظلوم من قبل الإنسان وإذا قرأناه في المرآة هو

الإعلان العالمي لواجبات الإنسان الظالم للإنسان.
إن التفريق بين الحق والواجب هو إحدى حيل الاستبداد، يستعملها ليفرض عليك دوماً مقايضة تجعل حقوقه أكبر من واجباته وواجباتك لا تحصى ولا تعدّ بالمقارنة مع حقوقك. وفي آخر المطاف فإن التفريق ليس سوى الدخان اللفظي الذي يخفي شكلاً أو آخر من الظلم. على العكس من هذا فإن المطابقة بينهما لا تترك للاستبداد منفذاً بما أن عدد الواجبات يساوي عدد الحقوق سواء كنت في السلطة أو خارجها.

لنتعمّق في هذه الفكرة بتحليل البند الواحد والعشرين من النصّ:
'لكل شخص الحقّ في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حرّاً وله نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد، وإن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات حرة نزيهة تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.'

إذا كان كل حقّ واجب وكلّ واجب حقّ، فإن النصّ لا يقول شيئاً آخر غير أنّه من إذا كان من حقّ كل شخص الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلده فإن من واجبه الاشتراك في العملية.

إن هذه النقطة محورية في بناء فضاء قيم النظام الديمقراطي لسبب بديهي. فلو أخذنا الإعلان كجملة من الحقوق في المطلق لا ترتبط ألياً بالواجبات التي تتمخض عنها، لرأينا فيه وصفاً لمجتمع مثالي من الرعايا... لكن من الرعايا السعداء. أمّا إذا أخذنا الإعلان بما هو إعلان الحقوق-الواجبات، فإننا سنصف الحالة المثالية لمجتمع مكوّن من المواطنين... لكن من المواطنين السعداء.

رأينا أن المشرّع العالمي ألمح إلى ضرورة التعريف بهذا النصّ عبر وسائل التربية والتعليم لشدّة علمه أن القيم تولد وتحي وتتطور (ثم تهرم وتموت) داخل العقول والقلوب... أنّه بقدر ما تتوسّع رقعة الحاملين لها، بقدر ما تتجذّر داخلهم عميقاً، بقدر ما تتحوّل إلى طاقة رهيبية تصنع المعجزات. من البديهي أن أحسن تربة تبرز فيها هي عقول الأجيال المتلاطمة التي تصنع مصير البشرية. لتتصوّر كيف سنقدّم الوثيقة المؤسسة للفضاء المؤسس إلى أطفال لا زالت عقولهم وقلوبهم غصّة طرية تستطيع أن تتشبع ببذور الورود والشوك.

هذا المرجع ليس الوثيقة الأصلية التي اعتمدها المشرّع العالمي يوم 10 ديسمبر 1948 وإنما نسخة منقحة منها، لا تنقص شيئاً من الأصل وإنما تزيد من لمعان مجوهرات القلادة. لنسمّ هذا النصّ.....

الحلقة المقبلة: الصياغة

الأخرى للإعلان العالمي .

www.moncefmarzouki.net

على حلقات متتابعة بحول الله، والمقالات تعبر عن رأي كاتبها.